


March 2015

سياسات التنمية العمرانية المستدامة لإستغلال نطاقات المجاري المائية بالمدن المصرية

Mahmoud Fouad Mahmoud Al Bawab

أستاذ مساعد التخطيط العمراني - كلية الهندسة بالاسماعيلية - جامعة قناة السويس - مصر
mafouad66@hotmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/apj>

 Part of the Architecture Commons, Arts and Humanities Commons, Education Commons, and the Engineering Commons

Recommended Citation

Al Bawab, Mahmoud Fouad Mahmoud (2015) "سياسات التنمية العمرانية المستدامة لإستغلال نطاقات المجاري المائية بالمدن المصرية," *Architecture and Planning Journal (APJ)*: Vol. 23 : Iss. 1 , Article 14.
Available at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/apj/vol23/iss1/14>

سياسات التنمية العمرانية المستدامة لإستغلال نطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية

Abstract

تعتبر المجارى المائية عنصر هام وفاعل رئيسى فى نشأة المستقرات البشرية، وقد إزدهرت الحضارات العظيمة والمدن القديمة والموانئ على حدود المسطحات المائية خاصة الأنهار، وتشكل الأنهار والبحيرات مسطحات مائية داخل نسيج المدن مشهد ومنظر طبيعى، ونقاط جذب لجمهور المتفيعين والسكان بما تقدمه من مناظر خلابة ونشاطات ترفيهية وإجتماعية وترويحية ورياضية. وتشكل المدن الساحلية الواقعة على سواحل البحار والبحيرات ووادى النيل وفرعى الدلتا، حوالى 144 مدينة تمثل حوالى 65.7% من إجمالى عدد المدن المصرية (220 مدينة) عام 2009. ويسكن المنطقة الساحلية فى مصر حوالى نصف السكان حيث توفر المنطقة الساحلية مصدرا للغذاء وفرص العمل والدخل. يهدف البحث إلى إقتراح منظومة سياسات التنمية العمرانية المستدامة لإستغلال نطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية، تساهم فى تحقيق ميزة تنافسية لتلك المدن يمكن إستثماره بإسلوب غير تقليدى، مع مراعاة التباين الواضح فى المعالجات المحلية للمشاكل البيئية والعمرانية لهذه النطاقات من مدينة لأخرى، وتمثل كفراغات ومناطق عامة للتواصل البشرى وممارسة نشاطات تساهم فى خلق الراحة البدنية والنفسية لقاطنى تلك المدن وزوارها على السواء. إتبع البحث المنهج الإستقرائى التحليلى حيث تناول مفهوم المجارى المائية فى إطار البيئة العمرانية، وماتمثلة كأحد العناصر الطبيعية وتعريف الواجهات المائية ونطاقاتها، وماتمثلة كأحد عناصر التصميم العمرانى وإستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية والمحلية فى تطوير ضفاف المجارى المائية، ثم دراسة حالة لعينة من المدن المصرية للتعرف على أهم الملامح والسمات العمرانية العامة والمشاكل التى تواجه نطاقات المجارى المائية فى البيئة المصرية، وإلقاء الضوء على الإستراتيجيات والمشروعات المستقبلية للتعامل مع نطاقات المجارى المائية فى إطار مشروع المخططات الإستراتيجية العامة والتفصيلية للمدن المصرية. خلص البحث إلى أن تطوير نطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية بتوفير ممرات المشاة والفراغات المفتوحة والترفيهية تلعب دور كبير بتأثيرها الإيجابى فى توفير بيئة عمرانية مستدامة للمدن، وتعتمد التنمية العمرانية المستدامة المقترحة لنطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية على ركيزتين أساسيتين: تحديد تلك النطاقات ثم وضع السياسات والأليات المناسبة لكل نطاق، مما تساهم فى تحقيق ميزة تنافسية لتلك المدن. يمكن إستثمارها بإسلوب غير تقليدى، مع الاخذ فى الإعتبار تباين وإختلاف المعطيات المحلية من مدينة لأخرى.

3. الإتجاهات النظرية والتجارب العالمية والمحلية في تطوير ضفاف المجارى المائية

3-1. حركة تطوير الواجهات المطلية على الشواطئ والمجارى المائية

بدأت حركة إعادة تطوير المناطق الشاطئية وعمران الواجهات المائية بالظهور في وقتنا المعاصر في مدينة "أرنست" في بدايات عقد الستينات وقد أنسجت هذه الحركة بالحدثة والرغبة في تكامل كل من مطالب الإنسان وإحتياجات البيئة والحفاظ البيئي، حيث أن الهدف الأساسي هو تنمية البيئة المحيطة والعمل على الحفاظ عليها حتى تضمن بيئة نظيفة وملائمة للأجيال القادمة المياه [13]. وتطورت هذه الحركة وأصبحت ظاهرة في السبعينات إلى أن تسارعت بشدة في الثمانينات حيث ظهرت مجموعة كبيرة من الأبحاث والكتابات العلمية في هذا المجال، ومع بداية التسعينيات أصبح مجال التنمية العمرانية للواجهات المائية Urban Waterfornt مجالاً متخصصاً أجازته جمعية المخططين الأمريكيين وذلك في عام 1990، وفي عام 1991 أكدت جمعية منسقى المواقع Landscape architecture group بأن موضوع (نحو واجهات مائية عمرانية جديدة) هو أحد إهتماماتها والمجالات المفتوحة للجميع ليبدع فيها [14].

"وفي كندا خلال العقد الأخير ظهرت منظمة Water Trial والتي أصدرت مجموعة من الأسس العامة والتي يجب إتباعها لتحقيق ما يتمناه المواطن من ناحية وما يوجه أعمال التنمية من ناحية أخرى وهذه العناصر هي: أن تكون المنطقة الشاطئية نظيفة Clean - خضراء - Green - يسهل الوصول إليها Accessible - متصلة بطول النهر Connected - مفتوحة Open - يسهل استغلالها واستخدامها Useable - متنوعة الاستخدامات Diverse - في متناول الجميع اقتصادياً Affordable - جذابة Attractive .

أما في دول الاتحاد الأوروبي، فقد تم إنشاء مركز "مدن على الماء" Città d'Acqua سنة 1989 في مدينة فينيسيا (كرمز عالمي للمدن المطلية على المجارى المائية) للاستفادة من تجارب المدن المطلية على الأنهار أو البحار وبهدف تشجيع تبادل المعرفة الثقافية والعلمية بين هذه المدن . ويهتم المركز بمجالات تطوير الواجهة المائية، والعلاقة ما بين المدينة والميناء (سواء كان نهري أو بحري) والنقل المائي، والتطوير العمراني للمدينة. وقد قام المركز بإنشاء شبكة دولية للمعلومات Waterfront International Network WIN وتوفر المعلومات المحدثة عن مشروعات تطوير الواجهة المائية في جميع أنحاء العالم من خلال موقع للشبكة المعلوماتية الدولية www.waterfront-net.org . ويمتد نطاق أنشطة الشبكة إلى تقديم الخدمات الاستشارية التنفيذية والإدارية، وتنظيم المسابقات والمؤتمرات الدولية، وتكوين مكتبة معلوماتية عن النشرات والدوريات والكتب والمقالات والدراسات الخاصة بالواجهات المائية عبر شبكة المعلومات الدولية" [15].

وظهرت في هذه الفترة مشاريع عديدة لإعادة تطوير المناطق الشاطئية، لنسبها إعادة إكتشاف المناطق النهرية وتطويرها.

ويقول ديك ريجي: " لقد مرت المناطق الشاطئية والواجهات المائية بالعديد من دوائر التغيير عبر العقود الماضية، ولكن دائرة التغيير والتطوير في وقتنا الحالي تختلف حيث أنها الأخيرة، تهتم أكثر بعنصرين أساسيين هما الإنسان والبيئة، فنجد أننا نسعى لتحويل مناطق الموانئ القديمة المتهالكة والمناطق الصناعية الشاطئية والمخازن وأماكن التثوين التابعة للموانئ وشبكات الحركة المعقدة والخائقة للنهر، نحاول تحويل كل ذلك إلى مناطق عامة مفتوحة لصالح كلا من الإنسان والبيئة" [16].

وقد ساعد على ظهور حركة تطوير الواجهات العمرانية المائية والمناطق الشاطئية بعض العناصر مثل:

- التطورات التكنولوجية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تدمير مساحات كبيرة من المناطق الشاطئية، كما أدت إلى طفرات صناعية وطفرات في مجال النقل، فتم إهمال المناطق الصناعية الشاطئية ولذلك تم تحويل مساحات شاسعة من الواجهات المائية إلى ما يشبه المناطق المهجورة، وهذا أدى بدوره إلى التحرك لتغيير هذه الأنشطة وضم هذه المساحات لخدمة المخططات التنموية الخاصة بالمدن.

- تأثير حركة الحفاظ التاريخي القوي ويجب أن نشير إلى أن معظم المناطق التاريخية نشأت وترعرعت على ضفاف الأنهار وأوديتها.

- تزايد الإهتمام بالبيئة الطبيعية وتنامي مشاريع الحفاظ عليها، وكذلك الإهتمام بمستوى المياه وخاصة في الأنهار حيث تجرى العديد من المشاريع لتطهير هذه المياه، حتى أن منظمة اليونسكو تعتبر عام 2003 عام الماء النظيف والذي تسعى كل المنظمات والدول إلى تنقية مياه المسطحات المائية بها وخاصة الأنهار.

- الضغوط الشديدة لتطوير مناطق وسط المدينة والتي غالباً ماتقع على مساح مائي.

- المساعدات الحكومية الكثيرة الموجهة إلى تطوير الواجهات المائية وتطوير العمران بصفة عامة.

ويقول أن برين Ann Breen: " أن أى مشروع على الواجهة المائية يجب أن يحتوى على بعض العناصر أو معظمها وهي [17]:

- حساسية المشروع للمنطقة الشاطئية والمسطح المائي.
- قيمة التصميم وجودته وتوافقه مع المحيط الخارجى.
- المشاركة الشعبية فى المشروع.
- ترسيخ القيم البيئية فى المستخدمين.
- توفير جانب تثقيفى وتعليمى لهذه المشاريع."

3-2. الإتجاهات النظرية فى مجال تطوير الواجهات المائية

تشير أحد الدراسات فى دراسة مقارنة لعدد من الدراسات النظرية التى تناولت مجال تطوير الواجهات المائية وضفاف الأنهار داخل المدن



ج - تنمية الواجهة المائية على نهر سارواك - ماليزيا - 1993



ب- تطوير الواجهة المائية لمدينة سينسيناتي الأمريكية على نهر أوهايو - 2000



أ- تطوير الواجهة المائية لمدينة نيويورك - 2000



هـ تجربة نهر السين والمحاور الخضراء بباريس



د- المحاور الخضراء بولاية فلوريدا

المصدر: صور (أ- هـ)، الهيئة العامة للتنمية السياحية، مايو 2005

شكل رقم (1) بعض التجارب العالمية للتعامل مع ضفاف الأنهار والمحاور الخضراء

بالإضافة إلى إستعمالات صناعية وحرفية ، ومع مرور الوقت بدأ التفكير في إعادة إستغلال ضفاف المجارى المائية عن طريق تغيير الإستعمالات، كالأستعمالات التجارية والمنتزهات العامة، والمباني الإدارية، والإستخدامات السياحية،..... وإهتمت العديد من المدن بمجال تطوير الواجهات المائية وخاصة فى العقد الأخير ومن هذه التجارب الناجحة مدن القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، ودمياط ورأس البر، الإقصر، وأسوان، والمنيا.....، وكلها أمثلة متنوعة وإن اختلفت منهجيتها فى التعامل ولكن الهدف الرئيسى لها تغيير الإستعمال بما يتلائم مع إمكانيات المجرى المائى وإحتياجات سكان المدينة وزورها - ويوضح شكل رقم (2) نماذج من بعض تجارب أعمال تطوير نطاق المجارى المائية بالمدن المصرية.

ولقد تباينت الرؤية الشاملة لعملية التطوير إلا إن أسلوب التطبيق كان متشابه إلى حد كبير، حيث توحدت عناصر التطوير بنسبة كبيرة فى النماذج المختارة بإهتمام كل منهم بالآتى:

- تطوير الفراغات العامة وكورنيش (النيل/ البحر) من حيث توسعته وعمل أماكن للتجمعات مع فرش الفراغات العامة والكورنيش.
- تطوير الإستعمالات المرتبطة بالمجرى المائى بما يتناسب مع طبيعة الموقع من إحلال الإستعمالات القديمة المتهاكلة والملوثة وإستبدالها بإستعمالات أخرى ترفيهية إلى جانب الإهتمام بالإستعمالات المرتبطة بالمجرى المائى كمرسى السفن والمراكب الشراعية.
- الإرتقاء والحفاظ على المباني والأماكن التاريخية.
- عمل شبكة طرق جيدة على طول المجرى المائى، وربط كورنيش المجرى المائى بشبكة نقل ومواصلات عامة جيدة.

4. نطاقات المجارى المائية فى البيئة المصرية (دراسة حالة)

1-1. المجارى المائية فى البيئة المصرية

"تقع جمهورية مصر العربية جغرافيا بأقصى الشمال الشرقى لقارة أفريقيا بين دائرتي عرض 22 و36 شمال خط الأستواء وخطى طول 25 و37 شرق خط جرينتش، وتطل بسواحلها الشمالية على البحر المتوسط وبسواحلها الشرقية على البحر الأحمر، كما أنها الأرض الوحيدة التى يجتمع فيها البحرين المتوسط والأحمر ويلتقى فيها النيل بالبحر المتوسط، فصدق فيها قول المقريزى بأنها (متوسطة الدنيا). وتبلغ المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية 1,02 مليون كم²، وهى جزء من نطاق صحراوى واسع هو الصحراء الكبرى الأفريقية، ويختط نهر النيل مجراه وسط هذه البيئة القاحلة، ويخلق بيئة وافدة مختلفة تماما عن بقية الأراضى المصرية، وهو بلا جدال أعظم ظاهرات سطح مصر. فإلى جانب كونه من أهم الظاهرات الطبيعية فوق أديم الصحراء يعد كذلك أعظم الظاهرات البشرية على الإطلاق. إذ يتجمع حوله فى الوادى والدلتا أكثر من 95 مليوناً من البشر هم قوام شعب مصر. وللحقيقة والجغرافيا فليس هناك نهر أعطى مثلما أعطى النيل لمصر. فقد زودها بتربة خصبة، ومدّها بما يلزمها من مياه سهلا لإستقرار سكانها، وأعطى بيئة صالحة لقيام واحدة من أقدم الحضارات الإنسانية وأعظمها.

ويدخل نهر النيل أرض مصر من ناحية الجنوب عند وادى حلفاء، ويواصل مسيرته نحو الشمال لمسافة نحو 1536 كيلو مترا الى البحر المتوسط [22]، ومتوسط مجرى النهر (عرض النيل) عند النوبة 500م وفى المسافة من أسوان الى القاهرة يبلغ متوسط عرضه حوالى 900 م وأخيرا فى الدلتا نجده 500 م فى فرع رشيد، 270 م فى فرع دمياط [23].

وتتخصر مصادر الموارد المائية المتاحة فى جمهورية مصر العربية فى أربعة مصادر رئيسية هى مياه النيل، مياه الصرف، المياه الجوفية، ومياه الأمطار. ويعتبر نهر النيل هو المورد الرئيسى فى مصر حيث يمثل 95% من جملة الموارد المائية، والمصدر الرئيسى لمياه الرى بصفة خاصة. وتستهلك الزراعة حوالى 58,65 مليار متر مكعب، والصناعة 7,5 مليار متر مكعب، والشرب أو الإستخدام المنزلى 4,75 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى الملاحة النيلية وتوليد الطاقة [24].

والبيئة المصرية تعتبر صحراوية فى غالبيتها، إلا أن وجود نهر النيل وواديه الأخضر وأراضيه السهلة المنبسطة كان بمثابة شريان الحياة الذى أمدّها بالحياة، فتوطدت علاقة حميمة بينه وبين المصريين الذين إعتبروه رمزا للخير والخصوبة فأبدعوا فنون الزراعة، ولم يؤثر خطر فيضانه ولاغيابه فى وقت الجفاف على تلك العلاقة التى وصلت بالمصريين إلى حد تقديسه، وإقامة الأعياد وتقديم القرابين إليه، وبذلك كان للماء أثر فى عقيدتهم وفسفتهم، حيث إعتبروه رمز الحياة سواء الدنيوية أو الحياة البعيدة، ومراكب الشمس خير دليل على ذلك.

ومن ضمن نعم الله سبحانه وتعالى على مصر أن حباها بالعديد من المسطحات المائية المتميزة (البحر الأبيض المتوسط - البحر الأحمر - قناة السويس - نهر النيل - العديد من البحيرات)، ومن ثم تعتبر المسطحات المائية الأكثر أداء لمهام الطبيعة داخل البيئة العمرانية والأكثر تفضيلا وجذبا وارتباطا بالعمران.

"ويبلغ طول الشريط الساحلى لجمهورية مصر العربية حوالى 3000 كيلو متر (World Resources 2004) تشمل شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر هذا بالإضافة إلى كل من خليج السويس والعقبة. وتختلف الظروف الطبيعية على السواحل المصرية من البحر المتوسط عنها فى البحر الأحمر إختلافا كبيرا من حيث الملوحة والتيارات البحرية ودرجات الحرارة وقد أدى هذا الإختلاف إلى إختلاف التنوع البيولوجى والنظم البيئية لكل منهما.

ويسكن المنطقة الساحلية فى مصر حوالى نصف السكان (World Resources 2004) حيث توفر المنطقة الساحلية مصدرا للغذاء وفرص العمل والدخل. وتمارس بالمنطقة الساحلية لجمهورية مصر العربية 40% تقريبا من أنشطة التنمية الصناعية إضافة إلى عدد من أنشطة التنمية الحضارية والسياحية كما تستأثر المنطقة الساحلية بالبنية الأساسية للموانئ بالإضافة إلى قطاعات الزراعة وإستصلاح الأراضى وشبكة طرق متطورة قادرة على إستيعاب كافة أوجه التنمية وتجذب المنطقة الساحلية نسب متزايدة من العمال المهاجرين من مناطق ومحافظات أخرى [25].

وتشكل المدن الساحلية: الواقعة على سواحل البحار والبحيرات ووداى النيل وفرعى الدلتا، فبعضها محاط بالمسطحات المائية من معظم الإتجاهات وبعضها يطل على المياه والصحراء والبعض الآخر يشرف على المياه والأراضى الزراعية والصحراء فى نفس الوقت ويبلغ عددها حوالى 144 مدينة تمثل حوالى 65,7% من إجمالى عدد المدن المصرية (220 مدينة) عام 2009 [26].

2-4. الملامح والسمات العمرانية لنطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية (دراسة حالة)

يمكن إستقرار الملامح والسمات العمرانية العامة لنطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية، ورصد التباينات فى هذا المجال من خلال دراسة حالة لعينة من بعض المدن المصرية التى يمكن أن تمثل نموذجاً للمدن المصرية من حيث الخصائص والتركيب العمرانى، وترتكز منهجية إختيار تلك المدن وفقا لمجموعة من المعايير منها أن تلك المدن المختارة تطل على نهر النيل (كورنيش المدينة مقصد لكل سكان المدن والقرى المحيطة)، وتمثل مدن رئيسة عواصم محافظات، وتنوع الحجم السكانى للمدن (فى فئات حجمية مختلفة)، والتمثيل الجغرافى للجمهورية (وجه بحرى - وجه قبلى)، ووجود أعمال تطوير لنطاق المجرى المائى لتلك المدن، بالإضافة إلى توفر دراسات إعداد المخطط الإستراتيجى العام للمدينة التى إجريت بمعرفة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى منذ عام 2008.

وبتطبيق تلك المعايير تم إختيار ست مدن (عينة الدراسة) هى مدينتى القاهرة والجيزة (إقليم القاهرة) ومدينتين بالوجه البحرى هما (مدينة دمياط بمحافظة دمياط، ومدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية)، ومدينتين بالوجه القبلى هما (مدينة المنيا بمحافظة المنيا، ومدينة أسوان بمحافظة أسوان) - ملحق رقم (1) - الذى يوضح أهم الملامح والسمات العمرانية العامة للنطاقات المائية للمدن عينة الدراسة - شكل رقم (3) - فيما يلى:

- تشكل المدن كتلة شريطية تمتد موازية للنيل في معظم الأحيان.
- تتميز المدن بواجهة مائية مميزة تضم حدائق عامة مفتوحة للجمهور بكل فئاته، وتجذب سكان المدينة والمناطق المحيطة للترفيه والترويح في مشهد يعطى إنطباعاً قوياً بأهمية هذه الخدمة للسكان.
- يتركز في نطاقات المجرى المائي بعض الاستعمالات التجارية مثل البنوك والمطاعم وغيرها التي تتداخل مع الاستعمالات السكنية والترفيهية، وتقل نسبة هذه الأنشطة وترتفع تبعاً لقربها من المجرى المائي، فترتفع بشكل كبير في وسط المدينة وتتنخفض في بعض المناطق الأخرى التي تتركز بها الخدمات العامة والإدارية على الواجهة النيلية.
- الأراضي الواقعة على المجرى المائي مباشرة تجذب الأنشطة التجارية والترفيهية والسياحية عالية المستوى كالفنادق والكافيتريات وبعض الاستعمالات الهامة مثل المتاحف أو الحدائق العامة الرئيسية، أو دور وفنادق القوات المسلحة والنقابات المهنية.
- وجود بعض المباني السكنية المتميزة بارتفاعات تزيد عن 6 أدوار وحالتها جيدة متناثرة على طريق الكورنيش.
- وجود كورنيش للمجرى المائي (نهر النيل) في أي مدينة مصرية يسمح وجوده بإحتساب جزء من مجرى النهر كإمتداد بصرى فعال للمساحة المفتوحة، وتشكل فراغات عمرانية تعطي ميزة نسبية أفضل للمباني والاستعمالات الواقعة عليها حيث تعمل كمتنفس وفراغ عمراني لهذه المباني إضافة إلى أنه في أغلب الأحيان يتلازم مع هذه الفراغات مسارات مشاة موازية لها.
- وجود المجرى المائي كمسطح مفتوح ساهم في التقليل من تركيز الملوثات لعدة أسباب :
 - مساحة مفتوحة لا تنتج تلوث، وتوزع عليها الملوثات الناتجة عن النشاط السكاني مما يخفض من التركيز العام للملوثات.
 - الدور النشط للمياه في إذابة ملوثات الهواء كأكاسيد الكربون والكبريت والنيروجين.
 - منطقة خالية من المباني وعوائق حركة الهواء مما يزيد من سرعة الحركة ويخفف من تركيز الملوثات الناتجة عن المدينة.
 - تواجد عدد من الحدائق العامة الصغيرة والمناطق المفتوحة ووجود حدائق على الكورنيش .



إستخدام المباني العامة وإشغالات المراكب على نهر النيل بمدينة أسوان - محافظة أسوان

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2008



استخدام المنطقة الشاطئية كمتنزه عام ومرسى للقوارب النيلية ونقل الركاب على نهر النيل بمدينة القاهرة

العائمات السكنية والترفيهية على نهر النيل بمدينة القاهرة

المصدر: الهيئة العامة للتنمية السياحية، 2005



شركات ومخازن تشغل واجهات أمامية على نهر النيل بمدينة القاهرة

مطاعم ونوادي إجتماعية على كورنيش النيل بمدينة القاهرة

الاستعمالات الاستثمارية والسياحية ذات المستوى المتميز والمباني عالية الارتفاعات بمدينة القاهرة

المصدر: الهيئة العامة للتنمية السياحية، 2005

شكل رقم (3) أهم ملامح وسماوات إستخدامات نطاق نهر النيل لبعض نماذج من المدن المصرية

3-4. مشاكل نطاقات المجارى المائية فى البيئة المصرية

يتميز الموقع الجغرافى للمجارى المائية وإستغلالها داخل المدن بوضع خاص حيث التجاور والتلاحم ما بين البيئة الطبيعية والتمثلة فى المسطح المائى وبين البيئة العمرانية المصنوعة، هذا ما يجعل نطاق الواجهات المائية من أكثر المناطق التى تعاني من ضغط الإستخدام وزيادة النمو السكاني، والتغيرات الإقتصادية، هذا ما ينعكس أثره بالسلب على النسيج العمرانى والنظام الإجتماعى والسكاني والحضارى لتلك النطاقات المائية بالمدن، ويتسبب فى ظهور المناطق العشوائية، إضافة الى العديد من مظاهر التلوث سواء للهواء أو للمياه أو التلوث البصري، ومن خلال دراسة مشاكل نطاق المجارى المائية لبعض المدن المصرية - عينة الدراسة - بالإضافة لبعض الدراسات المرجعية يمكن رصد بعض المشكلات الأتية:

أ- مشاكل بيئية:

- تلوث المجارى المائية مما يهدد مياهها والصحة العامة كما يهدد صورتها البصرية المميزة.
- غياب البعد البيئى والمراقبة لدى الإدارات الحكومية (المحليات والسياحة) وإفتقادها للقوة التنفيذية.
- الدور السلبي فى نقل الإنبعاثات الضارة إلى المناطق المجاورة وتلويث مياه النهر.
- الاهتمام بالإقتصادات الإقتصادية على المتطلبات البيئية.

ب- مشاكل عمرانية:

- الخط فى استعمالات الأراضي حيث مركز المدينة.
- افتقار الربط بين جزئي المدينة القديمة ، ومناطق التوسعات وإلتحام الكتلة العمرانية حول ضفتى المجرى المائى .
- التلوث البصرى نتيجة للإمتداد العمرانى على مسطح المجارى المائية (كازينوهات - نوادي) وما ترتب عليه من تشويه للمناظر الطبيعية وحجب الرؤية.
- إغفال النواحي الجمالية فى مراعاة النسب، المقياس والشخصية المميزة مع عدم إحترام الانسجام مع المباني المجاورة والدقة فى اختيار الألوان التى تلعب دورا هاما فى الإدراك البصرى.
- التعديلات على ضفاف وشواطئ المجرى المائى وهى التعديلات الحكومية وغير الحكومية: وهى المنشآت المؤقتة (قد تبدو كذلك) وهى إشغالات من الأهالى وأخرى حكومية أو شبه حكومية. فنجد المباني الرديئة من الطوب والأسقف الخشبية أو من الصاج أو الغاب، التى تتمثل فى [27] :

- تعديلات حكومية: والمقصود بها المنشآت التابعة للإدارات الرسمية والحكومية وهى غالباً ما تكون إنشاءات أمنية بوليسية أو عسكرية وهى تعديلات محددة الارتفاع مثل استراحات العاملين بالشرطة أو معسكرات القوات المسلحة بالإضافة للمنشآت الأمنية الأخرى مثل شرطة المسطحات المائية نفسها - التعديلات المقننة تتجاوز المنشآت الأمنية إلى قيام استراحات العاملين بالرى وإنشاء محطات الكهرباء ومحطات تنقية المياه. أما الإشغالات الشبه حكومية مثل النوادي والاستراحات للهيئات الحكومية والنقابات المهنية تطل مباشرة على النيل ولا تسمح بإطلالة الغير على النيل حيث تبعد الشوارع عن الشواطئ بمسافة كبيرة وغالباً ما تكون هذه التعديلات فى مناطق دوران الشوارع أو فى مناطق الخلجان على النيل.
- تعديلات الأهالى: وهذا النوع من التعديلات يكون مصحوباً بممارسات بيئية خطيرة. وقد تكون التعديلات تعتبر مدمرة فى كثير من الأحيان مثل الصرف الصحى مباشرة على النيل وروافده وتربية المواشى وإنشاء حظائر الحيوانات وما يتبع ذلك من استخدام مياه النيل ومنطقة الشواطئ فى إلقاء مخلفات هذه الحيوانات واستحمامها. كما يمكن رصد التلوث المرئى فى إطار التتابع البصرى للك الهائل للمخالفات والتعديلات التى تجعل للنهر طابع سلبي مع عدم وجود تنسيق بيئى كنتاج غير منظم للتشجير والنباتات.
- المنشآت العشوائية: وهى تنقسم أيضاً إلى منشآت أهالى وأخرى حكومية. المنشآت التابعة للأهالى أكثرها مناطق إسكان عشوائى تكون من الخرسانات المسلحة أو المباني الحاملة وتكون ذات ارتفاعات تتراوح ما بين دور واحد إلى أربعة أدوار فى الغالب وتفتقر هذه المناطق إلى الخدمات العامة والأساسية من مدارس ووحدات صحية ومرافق عمومية شأنها شأن المناطق العشوائية داخل المدن وهذه المنشآت بدون قواعد بنائية فنجد الشوارع ذات العرض 2م إلى 6م على أفضل الأحوال. العشوائية فى المنشآت الحكومية تتمثل فى قيام إنشاءات حكومية ضخمة على شاطئ النيل مباشرة (مثل ديوان عام بعض المحافظات).

ج - مشاكل إجتماعية:

- عدم مشاركة المجتمع المحلى فى عمليات التنمية وخطط التطوير وسياسات الإستثمار.
- عدم مراعاة المناطق ذات القيمة (التاريخية، الدينية، الأثرية،) فى نطاق الواجهة المائية.
- عدم الشعور بأهمية الأنماط المعمارية المتنوعة بإمتداد المجرى المائى.

د - مشاكل إقتصادية:

- الحلول المرحلية غير المترابطة أو غياب منظومة التنمية الشاملة يودى إلى إهدار الجهد واستنزاف الموارد.
- تكاثف الأنشطة الإقتصادية والعمرانية حول المجرى المائى بصورة غير منظمة.
- تركيز الوظائف المركزية ، التى تخدم المدينة ككل على المناطق المحيطة بالمجرى المائى.
- عدم وجود تنظيم لأشكال المراسى ونوعيتها.

د - مشاكل المرور والمرافق :

- إزدحام الحركة المرورية على كورنيش المجرى المائى وتفتقر ضفافه للمساحة الكافية لحركة المشاة أو الخدمات والتشجير والتنسيق المناسب لدوره الهام للترفيه عن سكان المدن المطلة عليه وضيوفه.
- إنعدام أو ضعف المرافق العامة وغياب الخدمات الأساسية.

4-4. التعامل مع نطاقات المجارى المائية فى إطار إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية

فى إطار دليل العمل المرجعي الذي طرحتة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى لإعداد المخطط الإستراتيجى العام والتفصيلى للمدن المصرية حتى عام 2027 [28]، تم تناول منهجية عملية تنمية المدينة على ثلاث مراحل رئيسية هي:

- المرحلة الأولى: إعداد المخطط الإستراتيجى العام للمدينة.
 - المرحلة الثانية: إعداد المخططات التفصيلية للمشروعات ومناطق الامتداد العمرانى للمدينة.
 - المرحلة الثالثة: إعداد إطار للإجراءات التنفيذية لمتابعة وتقييم برامج التنمية العمرانية بالمدينة وتنفيذ المشروعات.
- وبمراجعة مخرجات المخططات الإستراتيجية العامة لتنمية المدن (عينة الدراسة) - خاصة فى مجال الإستراتيجيات والمشروعات المستقبلية المقترحة للتعامل مع نطاق المجرى المائى بالمدينة - ملحق رقم (2) - يمكن إستخلاص النتائج التالية:
- عدم التعامل مع خصوصية المدن الواقعة على المجارى المائية (نهر النيل)، وماتمثله تلك المدن نموذجاً للمدن ذات الطبيعة الخاصة، تختلف عن باقي المدن المصرية.
 - إختلاف وتباين تنمية ضفاف المجرى المائى، والتعامل مع المشاكل التى تواجهها بما يحقق نمو الحاجة إلى المناطق الطبيعية والترفيهية.
 - التوجه نحو إعادة تأهيل ورفع مستوى الفراغات الحضرية على ضفاف المجرى المائى كممرات للمشاة والمناطق الترفيهية المفتوحة.
 - عدم تأكيد وتفعيل دور المجرى المائى فى صياغة الرؤية المستقبلية وصياغة إستراتيجية التنمية العمرانية للمدينة.
 - عدم تحديد نطاقات المجرى المائى وأساليب وسياسات التعامل معها.
 - نقص الضوابط والإشتراطات التخطيطية والبنائية لنطاق الواجهة المائية (بصفة خاصة) والتي تستمد سماتها التشكيلية من الطابع المعماري والعمرانى للمدينة مع مراعاة البعد البيئى.
 - القصور فى إعداد المخططات التفصيلية المستقبلية لتطوير إستخدام الأراضي حول المجارى المائية وإستثمارها.
 - غالبية السكان ما زالوا بعيدين عن التعامل مع نطاقات المجارى المائية، وغياب الدور الذى يمكن أن تلعبه تلك المناطق لمواجهه التحديات الإجتماعية والاقتصادية.
 - عدم تمكين المجتمع من المشاركة فى إدارة نطاقات المجرى المائى والشعور بالمسئولية بتوفير ممرات المشاة والحدائق والساحات العامة.
 - نقص الإستثمارات التى توجه لبرامج تطوير نطاقات المجارى المائية كضرورة حتمية وليست كنوع من الرفاهية.

5. مقترح منظومة سياسات التنمية العمرانية المستدامة للتعامل مع نطاقات المجارى المائية

من خلال ما تم إستعراضه فى الجزء الأول من البحث من حيث المفهوم العام للمجارى المائية وإستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية والمحلية فى تطوير ضفاف المجارى المائية، ثم تناول الجزء الثانى دراسة حالة لعينة من المدن تمثل كنموذج للمدن المصرية حيث تناول أهم الملامح والسمات العمرانية لنطاقات المجارى المائية فى البيئة المصرية والمشاكل التى تواجهها، ثم إلقاء الضوء على أهم مخرجات المخططات الإستراتيجية للمدن عينة الدراسة فى مجال الإستراتيجيات والمشروعات التنموية المستقبلية المقترحة للتعامل مع نطاق المجرى المائى بالمدينة، فإن السؤال الذى يطرح نفسه الآن، كيف يمكن للمخطط أو المصمم العمرانى إستغلال نطاقات المجارى المائية كأداة فاعلة فى سياسات التنمية العمرانية المستدامة للمدن المصرية؟

ويخلص البحث إلى أن تطوير نطاقات المجارى المائية وإستثمارها بالمدن المصرية بتوفير ممرات المشاة والفراغات المفتوحة والترفيهية تلعب دور كبير بتأثيرها الإيجابى فى توفير بيئة عمرانية مستدامة للمدن، ويقترح البحث منظومة لسياسات التنمية العمرانية المستدامة للتعامل مع نطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية، تهدف إلى تطوير إستخدام الأراضي حول المجارى المائية وإستثمارها مما يساهم فى تحقيق ميزة تنافسية لتلك المدن يمكن إستثمارها بإسلوب غير تقليدى، مع الإخذ فى الإعتبار تباين وإختلاف المعطيات المحلية من مدينة لأخرى، من خلال الإعتماد على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: تحديد نطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية.

الركيزة الثانية: مقترح سياسات وآليات التنمية العمرانية المستدامة للتعامل مع نطاقات المجارى المائية.

5-1. تحديد نطاقات المجارى المائية بالمدن المصرية

تتطلب منهجية التعامل مع المجارى المائية تحديد نطاقات التأثير والتى تلعب دوراً مؤثرة فى تنمية وتطوير المناطق المحيطة بها فى نطاقها المباشر والأشمل وعليه يمكن تقسيم نطاقات التأثير وفقاً لمجموعة من الأسس والمعايير التخطيطية والتى تتفاوت من مدينة لأخرى تتوقف على مقدرة المخطط والمصمم العمرانى فى تحديدها كالتالى [29]:

- التباين عن المجرى المائى: فكلما زادت المسافة بعداً عن المسطح المائى كلما قلت درجة التأثير والتفاعل البصرى والوظيفى والحركى.
- درجة الارتباط البصرى: حيث يتحدد عمق النطاق بالمناطق التى يمكن أن ترى المسطح المائى.
- إستعمالات الأراضي: فمثلاً إستعمالات الأراضي السكنية والسياحية والترفيهية المميزة يزداد عندها عمق النطاق، بينما يقل العمق عند الإستعمالات الغير متلائمة مع القيمة الاقتصادية والبصرية للأرض أو الإستعمالات التى تعوق رؤية المسطح المائى مثلاً.
- سهولة الاتصال والحركة بين العمران الموجود بشريط النطاق العمرانى وشارع الكورنيش: فكلما زادت المحاور العرضية التى تربط عمران هذا النطاق بالكورنيش كلما زاد عمق النطاق، وكلما قلت المحاور العرضية كلما قل عمق النطاق حتى يقتصر فى بعض المناطق على الإستعمالات على طريق الكورنيش فقط.

- المعماري الدولي الثاني " العمارة والعمران والزمان - رؤية مستقبلية" قسم العمارة والتخطيط - كلية الهندسة - جامعة عين شمس، 25-27 أكتوبر .
- [4] <http://oxforddictionaries.com/>, accessed Nov.15,2012
- [5] Ann Breen and Dick Rigby,(1994) Waterfronts : Cities Reclaim Their Edge,New York: Mc Graw- Hill Inc.,p10.
- [6] Cullen, Gordon, (1961) The Concise Townscape,London:van Nostrand Reinhold company,Arctitecture press,p.111.
- [7]Ann Breen and Dick Rigby,(1996) The New Waterfront: A Worldwide Urban Success Story, London: Thames and Hudson; New York: McGraw-Hill, Inc., P22.
- [8] Moughtin,Cliff,(2003) Urban Design;Street and Square,Amsterdam,Architectural press,pp.171-173.
- [9] Ashihara, Yoshinobu,(1983) The Aesthetic Townscape,New York: Cambridge University press,p.100.
- [10] Cohen.Nahoum.(2001) Urban planning conse - Vation and preservation,Mc Grew-Hill,New York p.257.
- [11] Higuchi,S.:Water As Environmental Art. P1
- [12] Marshal,Richard, (2001)"Waterfront in post-industrial cities"Taylor & Francis Group, p53-73.
- [13] كفاي، نزار عطاء الله، أسس وتوجهات لتصميم المناطق الشاطئية وضاف الأنهار - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التخطيط الإقليمي والعمرائى - جامعة القاهرة - 2003 ، ص ص 10-12.
- [14] Urban design group,(2000) Making of a modern waterfront - The Quarterly Journal of the Urban design group - Issue 74- April 2000.
- [15] وزارة السياحة، الهيئة العامة للتنمية السياحية، بالتعاون مع مركز إستشارات البحوث والدراسات العمرانية، كلية التخطيط الإقليمي والعمرائى، جامعة القاهرة، التقرير الثالث: المخطط العام لضاف نهر النيل بالقاهرة الكبرى، مايو 2005، ص 16.
- [16] Ann Breen&Dick Rigby,(1994),Ibid.
- [17] Ann Breen&Dick Rigby,(1994),Ibid.
- [18] كفاي، نزار عطاء الله، مرجع سابق ، 2003، ص ص 12-37.
- حيث تناولت الدراسة عدد من الدراسات منها:
- الدراسة النظرية لتنمية الشواطئ التى قام بها كلير جن - Clare Gunn,(1995), The vecationscape-Mc Graw
- دراسة سيناريوهات تنمية الأنهار الأمريكية - دراسة نظرية قامت بها منظمة تنمية الموروث النهري الأمريكية
- American heritage river,(1997),Scenarios of how to revitalize rivers.
- دراسة تنمية الواجهات المائية عمرانيا (مدخل لتخطيط وتصميم وإدارة التغيرات) ، التى قام بها دافيد جوردن
- David Gordon,(2001),Urban waterfront development: planning,design&managing change-Atlantic planner institute-Canadian Institute of planners - int.14.
- دراسة تنمية الواجهات النهريه على أسس بيئية - منظمة تنمية الموروث النهري الأمريكية
- American rivers Homepage,(2001),River fornt Revitalization based on ecological principals (new alternatives to river fornt design).
- [19] وزارة السياحة، الهيئة العامة للتنمية السياحية، بالتعاون مع مركز إستشارات البحوث والدراسات العمرانية، مرجع سابق، 2005، ص 1-20.
- [20] تناولت الدراسة التجارب والدراسات العالمية من مختلف بلدان وقارات العالم فى مجال التعامل مع الواجهات المائية وضاف الأنهار داخل المدن، وشملت التالى:
- الإستراتيجية العامة لنهر التيميز بمنطقة العاصمة لندن - إنجلترا - 1994، وتطوير الضفة الغربية لنهر التيميز - لندن - 2000 (الألفية الثالثة)

تنمية وتطوير نهر السين فى مدينة باريس - فرنسا

مصادر أخرى:

[31] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، (2008) ، مشروع إعداد المخطط الاستراتيجي العام والتفصيلي للمدينة المصرية، متاح على شبكة

المعلومات الدولية http://www.gopp.gov.eg/MasterPages/egy_cities.htm

- تقارير مشروع إعداد المخطط الاستراتيجي العام والتفصيلي لمدينة دمياط / المنصورة / المنيا/ أسوان.

[32] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، UN-HABITAT وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية (MHUUD) ، ومجموعة بوسطن

الإستشارية (BCG)، 2011. إستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى، الجزء الأول: الرؤية والتوجهات الإستراتيجية، القاهرة رؤية مستقبلية.

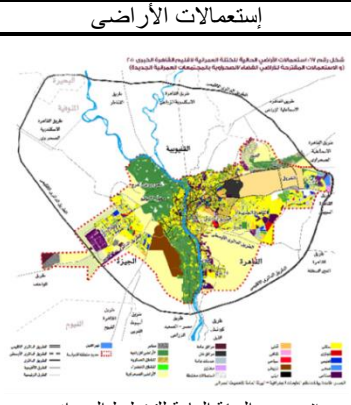
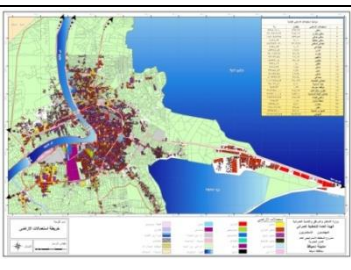
[33] معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، 2005.

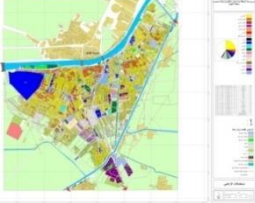
[34] وزارة الثقافة، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، النيل والقاهرة والتنسيق الحضاري، أسس ومعايير التنسيق الحضاري، المناطق الشاطئية،

2004، متاح على www.urbanharmony.org/images/nilecouncil

[35] كتيب دمياط 2006، الإنسان، النهر، البحر والبحيرة - نهضة حضارية ، محافظة دمياط ، 2006.

ملحق رقم (1) : خصائص الهيكل العمراني لنطاقات المجرى المائي لبعض نماذج من المدن المصرية (عينة الدراسة)**

المدينة	خصائص الهيكل العمراني للنطاقات المائية بالمدن	إستعمالات الأراضي
مدينتي القاهرة والجيزة* (إقليم القاهرة)	<p>- نطاق مجرى نهر النيل: تم إستغلاله كمشهد بصرى أو كفراغ بيئى متميز، والإستغلال المادى للنيل مثل المطاعم العائمة والثابتة، والعائمات السكنية وقوارب النزهة، والأتوبيس النهري والصنادل ، إلخ.</p> <p>- نطاق المسطاح: وهو الشريحة البينية بين المجرى المائى لنهر النيل والطريق الموازى للمجرى على الضفة (المعروف فى المنطقة الحضرية بكورنيش النيل). ويتركز به المطاعم السياحية الثابتة والمتحركة فى المناطق المركزية والسياحية مثل منطقة وسط البلد وماسبيرو، أو إستغلال الكورنيش / المسطاح فى منطقة ترفيهية محلية (ملاهى) فى منطقة إمبابية، أو نجده مستغل وظيفيا أو إقتصاديا طبقا لموقع مناطق نطاق العمق العمرانى مثل الترسانات النهرية بإمبابية والمعصرة ، أو المشاتل بالضفة الشرقية لجزيرة الروضة على سبيل المثال.</p> <p>- نطاق الواجهة العمرانية وتتمثل فى: الإستعمالات السكنية (عمارات، فيلات: على المستوى - متوسط - منخفض)، الإستعمالات السياحية (فنادق، مطاعم، كافتريات، إلخ) ، الإستعمالات الترفيهية (نوادى، حدائق، مراسى، إلخ) ، الإستعمالات الخدمية (مثل المدارس، المستشفيات، إلخ) ، الإستعمالات الصناعية وورش للصنادل (مثل منطقة حلوان، منطقة شبرا الخيمة، منطقة إمبابية) ، مخازن وشون (مثل منطقة إمبابية، منطقة حلوان)، الإستعمالات الإدارية (مركز التجارة العالمى، كايرو بلازا ، برج النيل الإدارى، نايلى سيتي، إلخ) ، الإستعمالات الحكومية (مثل وزارة الخارجية، المحكمة الدستورية العليا، الحزب الوطنى، جامعة الدول العربية، السجن، محطات كهرباء، وزارة الرى، إلخ..) ، الإستعمالات العسكرية (وتوجد بالجزر النيلية الجنوبية بمنطقة حلوان) ، الاستعمالات الزراعية</p>	 <p>المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، 2011</p>
دمياط	<p>- نمط المدينة مركزي حلقي يلتف حول إنكسار مجرى فرع دمياط مع ظهور إمتدادات شريطية محورية فى الشمال على إمتداد النيل كما تنتشر حول الكتلة العمرانية للمدينة بعض الانوية العمرانية فى إطار تجمعات ريفية يلتحم بعضها بالكتلة الحالية للمدينة.</p> <p>- تتمركز الخدمات الإدارية والحكومية المحلية بين محور الكورنيش والمحور الموازى له شرقا فى الجزء الجنوبي للمدينة، واسكان فوق متوسط مناطق المال والاعمال والبنوك معارض و مخازن موبليا وإسكان سياحى.</p> <p>- الخلط فى إستخدامات الأرضى حيث إندماج الورش الخاصة بصناعة الأثاث بمناطق الإسكان والمناطق التجارية بالإضافة إلى انتشار مخازن الأخشاب فى كل أجزاء المدينة.</p>	

	<p>- تعتبر دار ابن لقمان والمنطقة المحيطة بها النواة العمرانية التي نمت من حولها مدينة المنصورة. وقد نشأت هذه النواة العمرانية فوق ربوة إلى جوار الضفة اليمنى لفرع دمياط ومن حولها زحف العمران تدريجيا.</p> <p>- المباني بمساحات صغيرة، وغالبية البيوت السكنية مبنية على كامل قطعة الأرض في النواة القديمة لمدينة المنصورة خصوصا الجزء القريب من كورنيش النيل.</p> <p>- وتشكل المباني من ستة أدوار إلى عشرة أدوار والمباني أكثر من عشرة أدوار، وتتركز في المنطقة الملاصقة لجامعة المنصورة وعلى إمتداد محور كورنيش النيل.</p>	<p>المنصورة</p>
	<p>- تقع غرب نهر النيل، وتتميز بالشكل الشريطي الممتد على واجهة النيل لمسافة تصل إلى 6كم. وبدأت المدينة بتجمع شبه ريفي، وإمتدت موازية للنيل ومحصورة بينه وبين ترعة الابراهيمية غربا.</p> <p>- يزيد ارتفاع المباني عن 6 ادوار في المناطق التجارية ومناطق وسط المدينة وبعض المباني المتناثرة على طريق الكورنيش ويتركز عليه بعض الاستعمالات التجارية مثل البنوك والمطاعم وغيرها التي تتداخل مع الاستعمالات السكنية والترفيهية.</p> <p>- يتوافر شريط ممتد بطول المدينة يضيق ويتسع يضم حدائق عامة مفتوحة للجمهور بكل فنائه، وتجذب سكان المدينة والقرى المحيطة للترفيه والترويح .</p>	<p>المنيا</p>
	<p>- المدينة عبارة عن شريط طولي يمتد موازيا لنهر النيل.</p> <p>- يعد البيت الريفي هو النمط الغالب للمساكن في مدينة أسوان بإرتفاعات منخفضة وتتراوح الارتفاعات بين 3-5 أدوار في وسط المدينة بينما ترتفع بعض عناصر المباني السياحية والخدمية الى اكثر من خمسة ادوار المطلة على النيل .</p>	<p>أسوان</p>

* المصدر: الهيئة العامة للتنمية السياحية، 2005
 ** المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني، (2008) ، مشروع إعداد المخطط الاستراتيجي العام والتفصيلي للمدينة المصرية.

ملحق رقم (2) : الإستراتيجيات والمشروعات المقترحة للتعامل مع النطاقات المائية بالمخططات الإستراتيجية لبعض نماذج من المدن المصرية (عينة الدراسة)

الإستراتيجيات والمشروعات المقترحة للتعامل مع النطاقات المائية بالمخططات الإستراتيجية للمدن**			المدينة
المخطط الإستراتيجي	المشروعات المقترحة	الإستراتيجيات	
	<p>- إعلان النيل محمية طبيعية من اختصاص جهة واحدة.</p> <p>- تنظيم المراسي النيلية وإصدار التراخيص لها.</p> <p>- مشروع تطوير منطقة ميناء أثر النوبى.</p> <p>- مشروع تطوير ضفاف سيالة الروضة.</p> <p>- مشروع تطوير الواجهة النيلية لمنطقة روض الفرج.</p>	<p>- خلق محاور طولية بديلة لطريق كورنيش النيل وتحويل الكورنيش إلى طريق محلي.</p> <p>- خفض الكثافة المرورية على طريق الكورنيش بالتحكم في استعمالات الواجهة والعمق.</p> <p>- تحقيق إستمرارية مسار الكورنيش للحركة المحلية للواجهة والعمق.</p> <p>- الحفاظ على مجرى النيل من التلوث.</p> <p>- الحفاظ على الأراضى الزراعية بالجزر النيلية.</p> <p>- تحويل كورنيش النيل إلى محور ترفيهي لتقوية الصورة البصرية ولتخفيف ظاهرة الجزيرة الحرارية.</p> <p>- الربط بين المحور الترفيهي للنيل والمسارات والمناطق الترفيهية العمودية عليه والتي تربطه مع الاستعمالات الترفيهية والسياحية الموجودة في العمق .</p> <p>- حق الرؤية المفتوحة للنيل وتحقيق التوازن بين إحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة.</p> <p>- تحقيق الإحتياجات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنيل (السياحة - الأنشطة الترفيهية - النقل - المراسي الصناعية - إلخ).</p>	<p>مدينتي القاهرة والجيزة* (إقليم القاهرة)</p>
	<p>- منطقه إسكان فاخر وإقامه فندقية ومعارض دائمة ومناطق ترفيهية وخدمية.</p>	<p>- إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة مع تحقيق التوازن للهيكال العمراني.</p> <p>- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة.</p> <p>- تحديد محاور ترفيهية تمتد عبر كورنيش النيل للكثافة العمرانية للمدينة وتصل بين المنتزهات القائمة مع إضافة مناطق خضراء ومنتزهات صغيرة على مستوى الوحدات التخطيطية الأولى.</p>	<p>دمياط</p>

	<p>- استكمال كورنيش النيل والإرتقاء العمراني بالمنطقة المتاخمة له. - إنشاء مرسى نهري.</p>	<p>- تطوير كورنيش النيل.</p>	<p>المنصورة</p>
	<p>- تخصيص منطقة شرق النيل وفوق الهضبة لإنشاء مجموعة من المشروعات السياحية المتميزة وطرحها للاستثمار (فندق سياحي عالمي – منتجع سياحي – منطقة ترفيهية على مستوى عالمي) - تطوير المراسي النهرية تهيئتها لاستقبال السياحة النيلية.</p>	<p>- الحفاظ على جزر النيل وحمايتها من التدخل البشري. - تخصيص مناطق سياحية متميزة شرق النيل وفوق الهضبة لاستغلال المقومات البصرية والأمنية لهذا الموقع - توصيل المحور الأخضر الرئيسي المقترح للمدينة بشكل مباشر مع الكورنيش لتكوين شبكة خضراء بالمدينة بالتوازي مع تحسين حركة المرور وخلق مساحات للأنشطة الترفيهية والتجارية بالمدينة</p>	<p>المنيا</p>
	<p>- مناطق ترفيهية وسياحية ببنية (شرق وغرب النيل شمال المدينة). - مشروع تنمية محور كورنيش النيل وتمتد التنمية على ضفتي النهر. - إنشاء موانئ نهريّة مجهزة بالمعدات والأدوات " لإعادة تسيير الرحلات النيلية الطويلة (القاهرة/ أسوان).</p>	<p>- تطوير كورنيش المدينة بما يفي الاحتياجات السياحية. - الربط بين شاطئ النيل الشرقي والغربي في المنطقة أمام قرية ابوالريش قبلي و بحري مع تطوير القرى غرب النيل بما يؤهلها للسياحة البيئية .</p>	<p>أسوان</p>

* المصدر: الهيئة العامة للتنمية السياحية، 2005
** المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني، (2008) ، مشروع إعداد المخطط الاستراتيجي العام والتفصيلي للمدي